E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية

Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

العدد ٧٢
Issue 72

كانون الثاني - شباط - اذار / ٢٠٢٣
Jan. - .Feb - .Mar. / 2023

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
(معامل التأثير العربي 2022) : 2.11
(معامل ارسيفArcif 2022) : 0.1712
DOI prefix: 10.58298

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
http://pissue.iq

رئيس هيئة التحرير
أ.د. عماد صلاح الشيخ داود
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

مدير التحرير
أ. د. علي حسين حميد
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

هيئة التحرير

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي	المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
أ.د. طارق يوسف اسماعيل	جامعة كلكاري–قسم العلوم السياسية (كندا) .
أ.د. منعم صاحي حسين	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية .
أ.د. عبد الفتاح ماضي	المركز العربي للابحاث (الدوحة – قطر) ..
أ.د. عامر حسن فياض	عميد كلية الآمال الجامعة .
أ.د. قاسم محمد عبد علي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. سرمد زكي حامد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الصمد سعدون عبدالله	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. لبنى خميس مهدي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. هشام حكمت عبد الستار	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. محمد ياس خضير	معهد العلمين للدراسات العليا .
أ.د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي	المعهد الدبلوماسي (الدوحة – قطر) .
أ.د. شيرزاد امين	جامعة صلاح الدين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. احمد غالب محي	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الحسين شعبان	الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (بيروت– لبنان).
د. الكسندر داودي	جامعة ماري وود (الولايات المتحدة الاميركية).
د. فاطمة مهاجر	وزارة التعليم العالي (المملكة المغربية).

أ.م.د.حذام بدر حسين
تدقيق اللغة العربية

أ.د. عبد العظيم جبر حافظ
تدقيق ابحاث طلبة الدراسات العليا

أ. د. نصر محمد علي
تدقيق اللغة الانكليزية

تنسيق الموقع الاليكتروني
مبرمج . رؤى جعاز

التنسيق الفني والمتابعة
المدرس محمد محي الجنابي

التنسيق الاداري
م. مدير شيماء بشير موسى

الشؤون المالية
م. مدير علي عبد الله جابر

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:
- أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (25) صفحة مطبوعة بثلاث نسخ مرفقة مع قرص مرن (CD)، مع مراعاة حجم الخط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic على ان تكون الهوامش اسفل كل صفحة مطبوعة بالطريقة الالكترونية وبحجم خط (11) ونوع الخط Simplified Arabic وتجمع بقائمة منفصلة عن المصادر في نهاية البحث.
- أن تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد البحوث والدراسات وكتابتها وبخاصة التوثيق بحيث تتضمن:

بالنسبة للكتاب الآتي: أسم المؤلف، عنوان الكتاب، مكان النشر، الأسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، أرقام الصفحات.

اما بالنسبة للمقالة: فتتضمن أسم الكاتب، عنوان المقالة، اسم الدورية، مكان صدورها، عددها، تاريخها، وأرقام الصفحات.

- أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
- أن تعتمد الترقيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التنصيف المعياري العام.
- يرفق مع كل بحث او دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية) وقائمة بالمراجع والمصادر المعتمدة.
- تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين.
- يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث.
- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.
- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- لا تلتزم المجلة بإعادة البحوث والدراسات التي يعتذر عن نشرها.

- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي

مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين–بغداد – الجادرية.

E.mail: pirj@ced.nahrainuniv.edu.iq

www.Pol-Nahrain.org

الرقم الدولي ISSN 2070-9250

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	اشكالية العلاقة بين الوكالات الدولية المتخصصة التابعة لمنظمة الامم المتحدة أ.د أسامة مرتضى باقر .م.م. سيف حمزة لفته	15 _1
2	السياسة الإيرانية تجاه العراق في ظل المتغيرات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط (الأولويات، والرهانات، والتحديات) م. د امنة علي سعيد د. فراس عباس هاشم	30_16
3	إشكال تداعيات الارهاب السياسية والاجتماعية على الشباب في العراق بعد العام 2003 أ.م.د. حمد جاسم محمد الخزرجى المدرس: سعد محمد حسن الكندي أ.م. علي مراد كاظم النصراوي	49_31
4	العلاقة بين روسيا واليمين الأوربي الشعبوي المتطرف: الدوافع والتوظيف السياسي خضير عباس حسين الدهلكي أ. د عماد صلاح الشيخ داود	66_50
5	الأطراف المصغرة في العلاقات الدولية ومستقبل تعددية الأطراف في النظام الدوليّ(تحليلٌ مقارنٌ بين النظريتين الليبرالية والواقعية الجديدة) الدكتور سومر منير صالح	96 _67
6	الاتجاهات الاستراتيجية لسياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه القضية الفلسطينية بعد العام 2017 م. د. عباس فاضل علوان	117_97
7	عمالة الاطفال في العراق بعد العام 2003 ... الواقع والحلول م. د. عدنان عبد الامير مهدي الزبيدي	149_ 118
8	ملامح توظيف الفضاء السيبراني في عالمنا المعاصر (الحرب الروسية – الأوكرانية انموذجا) أد. علي حسين حميد أنغام عادل حبيب	172_150
9	السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية (2012 – 2017) أ. م. د. عمر عبد الله عفتان	196 _173
10	الأهمية الاستراتيجية لمجموعة (بريكس) في مدرك الدول الساعية للانضمام م.م. فاطمة محمد رضا	213_197
11	دور مرتكزات الاقتصاد الافغاني في علاقاته الدولية ا.م.د. فايق حسن جاسم	226 _214
12	توظيف القوة الذكية في الاستراتيجية التُركية تجاه المنطقة العربية بعد عام2011 أ.م.د. مروان سالم علي	257_227

13	الامن المـائـي فـي العـراق دراسـة فـي التحديات والممكنات أ.م.د مصطفى فاروق مجيد	283 _ 258
14	العقوبات الاقتصادية كوسيلة ضغط في السياسة الدولية: إيران إنموذجاً م.م . منى حبيب احمد محمد العبيدي	310 _ 284
15	تحديات السياسات الاقتصادية الاوربية المشتركة في ظل النظام الدولي الجديد أ.م.د نسرين رياض شنشول	337 _ 311
16	قوة الفضاء السيبراني : ساحة صراع جديدة بين القوى الدولية و الاقليمية في القرن الحادي والعشرين م.د هديل حربي ذاري	367_338
17	ظاهرة الفساد السياسي في دولة غانا وانعكاسه على التنمية البشرية المستدامة م.م هند جمعه علي أ.م.د استبرق فاضل شعير	392 _368
18	ظاهرة الإرهاب والتطرف وانعكاساتها على السلم والاستقرار الدولي أ.م.د. وفاء ياسين نجم	418_393
19	الوعي الطبقي في الفكر السياسي الماركسي الحديث (نماذج مختارة) م. وليد مساهر حمد أ.م.د عبير سهام مهدي	484 _419

اراء في البرنامج الوزاري لعام 2022[▽]

ا.د عماد صلاح الشيخ داود

رئيس هياة التحرير

1. **مدخل :** أنطلاقا من مقدمة البرنامج الوزاري المستندة الى أحكام المادة (76-رابعا) من دستور جمهورية العراق المتضمنة التأكيد على تشكيل حكومة ائتلافية وفقا لمبدا الشراكة الوطنية (***الذي درجت عليه كل سابقاتها***)[*] بغية تنفيذ خطة واقعية لاصلاح العديد من القطاعات وارساء الحكم الرشيد ضمن رؤية وطنية تحقق الاستدامة في العيش الكريم للعراقيين .. تكون حكومة السيد السوداني قد الزمت نفسها بتطبيق كل ما نص عليه الهدف16 [1] والهدف 17[2]من خطة الامم المتحدة للتنمية المستدامة SDGs 2015-2030 وكل الاتفاقات الدولية المتممة لها التي صادقت عليها جمهورية العراق .. لاسيما وان من اولويات البرنامج الوزاري في صفحته الثانية ماهي الا محاكاة للاهداف اعلاه ؛ التي تقتضي اتخاذ جملة من الاجراءات المستندة الى المنهج العلمي في الرسم السليم والتنفيذ الصحيح لدورة السياسات العامة ؛ وفقا لما تبنته المدارس المتخصصة بالعلم المذكور والنجاحات التي رافقت العديد من التجارب الدولية السابقة في هذا المضمار التي تساعد الى حد كبير في اتباع المسالك الرصينة لنقل البرنامج الوزاري ليكون برنامجا حكوميا ناجعا ..

ومع الاشارات الاولى اثناء فترة التكليف واعداد البرنامج الوزاري والشروع في نقل متضمناته لتكون في حيز التنفيذ ، تضع هذه الورقة بعض الاراء المرتكزة على اساليب البحث في علم السياسات العامة كمساهمة متواضعة تحت مظلة التشاركية والمسؤولية التضامنية في تحقيق الاهداف التي نص عليها المنهاج المذكور في صفحته الثانية بالقول : ***" العمل على ارساء الامن والاستقرار ، وانفاذ القانون ، وتعزيز هيبة الدولة ، وتلبية مطالب الشعب بشكل عام "*** .

[▽] **تنشر هذه الافتتاحية بشكل مشترك مع مركز البيان للدراسات والتخطيط .**

[*] **حكومة علاوي المؤقتة**
حكومة الجعفري الانتقالية
حكومة المالكي الاولى 2006
الحكومة المالكي الثانية 2010
حكومة العبادي 2014
حكومة عبد المهدي 2018
حكومة الكاظمي 2020

2. الاراء :

أ. يكمن **اول الاراء** في أهمية تعزيز خطط تنفيذ المنهاج برؤى اكاديمية ، واصحاب القدرات المهنية من موظفي الدولة والمتقاعدين ، والوزراء السابقين ، بالاضافة الى خبرات القطاع الخاص والمجتمع المدني وحكماء المجتمعات المحلية .. الذين يمتلكون الخزين الكافي من المعلومات من اجل انتظامهم في **منتدى تطوعي** لارسمي يمكن ان يطلق عليه (منتدى المنهاج الوزاري التطوعي) لرفد المساعي الحكومية لترصين المعلومات والاحصاءات المفصلة ذات الاهمية القصوى في تحليل **مشكلات دورة السياسات العامة ورسم الخطط السليمة** ؛ من خلال اختيار البديل الافضل من الحلول ودفعه الى **التنفيذ المقاس** في كل مرحلة من مراحله بالاستناد الى تلك المعلومات ، كما يكون المنتدى المذكور ظهيرا تشاركيا للحكومة في متابعة تقارير التشكيلات الحكومية ، وقضاياها المالية ، واعداد مشاريع القوانين التي تنوي دفعها الى السلطة التشريعية ..

وطبقا للتجربة الاكاديمية الدولية في أنشاء المنتديات موضوعة البحث اعلاه [3]، يضم المنتدى في اروقته فريق تحليلي للبرامج الحكومية (**محللو سياسات عامة**) بقدرات عالية تعكف على عكس الخلاصات التي تسفر عنها طاولات المنتدى المستديرة للحوار الى اليات عملانية في تنفيذ البرنامج الوزاري وفقا للمرتسم الاتي :

ب. اما ثاني الاراء فيتعلق بأولويات الحكومة التي تضمنها البرنامج الوزاري وهي تحاكي اهداف التنمية المستدامة 2015–2030 او مايعرف SDGs في بنودها الاربعة الاخيرة ..

وجاء بندها الاول لبيان التزام الحكومة بمصادقة العراق على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000 والبروتوكولات الملحقة بها بالقانون رقم 20 في 2 / 5/ 2007 [4]، وأتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد 2003 بالقانون رقم 35 في 8 / 12 /2007 [5]وكل الالتزامات الاخرى المترتبة على عاتق الحكومة جراء المصادقة على الاتفاقات الصادرة عن مؤتمرات وزراء الداخلية والعدل العرب ممايقتضي التوقف علميا على عبارتها ومناقشتها بروية ، ذلك لان مسارات المكافحة تتطلب جهودا واسعة وخطة بعيدة المدى قابلة للقياس على نحو دقيق **يؤشر** تبدل الحالة من (**شديدة الفساد**) الى (**تامة النزاهة**) تأخذ مدة زمنية تتجاوز عمر الحكومة المحدد دستوريا ، الامر الذي يجعل أستخدام عبارة (**التخفيف من الاثار السلبية للفساد**) أفضل بكثير واقرب للواقع من حيث الصياغة اللغوية الدالة على نتائج الجهد المبذول خلال مدة زمنية محددة؛ ويمكن للجمهور أن يتلمس أثارها في العديد من مفاصل الدولة. يزاد على ذلك ان حصر اليات الحد من الظاهرة في (**صورة الفساد الاداري والمالي**) فقط ستبقي تلك الجهود محدودة الحيز ولا تسهم في التخفيف المنشود مهما حشدت القوى واخلصت النوايا لأن الفساد يتضمن كما هائلا من الصور يمكن اجمالها طبقا للاتفاقيات الدولية في اربع صور رئيسية تتفرع منها العديد والعديد من الصور الفرعية التي *لم تأتي الاشارة في البرنامج الوزاري الى ثلاث منها هي (الصورة الاولى ، والثانية ، والرابعة)* **وركز على جزء من الصورة الثالثة فقط كما موضح في المرتسم ادناه :**

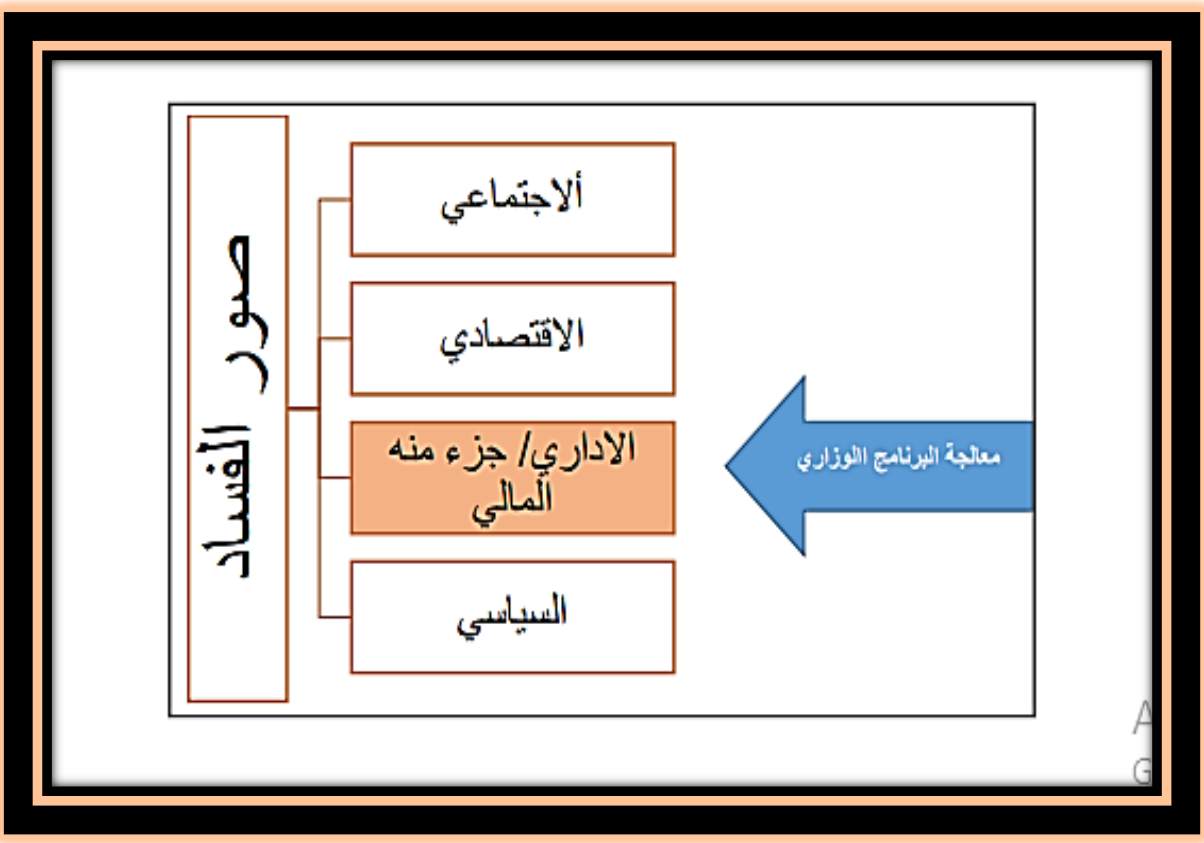

مايجعل مسرب الحد من الفساد ضمن البرنامج الوزاري معبدا في مضمار واحد ومتغاضيا عن تعبيد مسارب اخرى طبقا للرؤية العلمية والفنية التي حددتها الاتفاقات الدولية موضوعة البحث اعلاه بكليتها وكذلك الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد[6] ذلك لأن الفصل بين متضمناتها (اي الصور) لايفضي اطلاقا الى كفاية مساعي الحد من الفساد واستئصال شأفته لحاجة تلك المساعي الى ان تكون على هيئة (حزمة واحدة شاملة للصور الاربع اعلاه) هذا من ناحية .. ولعدم اتساق ماورد ضمن اولويات البرنامج الوزاري مع خطة التنمية المستدامة SDGs 2015-2030 من ناحية اخرى ، لاسيما حين **نص التقرير التطوعي لحال التنمية المستدامة في العراق 2021 ضمن صفحته 66 عن الاثار الخطيرة للفساد على كافة القطاعات التنموية (الخاصة والعامة) ممايقتضي الاهتمام بكل صور الفساد اعلاه دون استثناء لان الخلل في احدى القطاعات يؤثر على القطاعات الاخرى** بحسب ماقالت به الدراسات العلمية الدولية في اعداد ركائز نظام النزاهة الوطني وفقا للمرتسم الاتي :

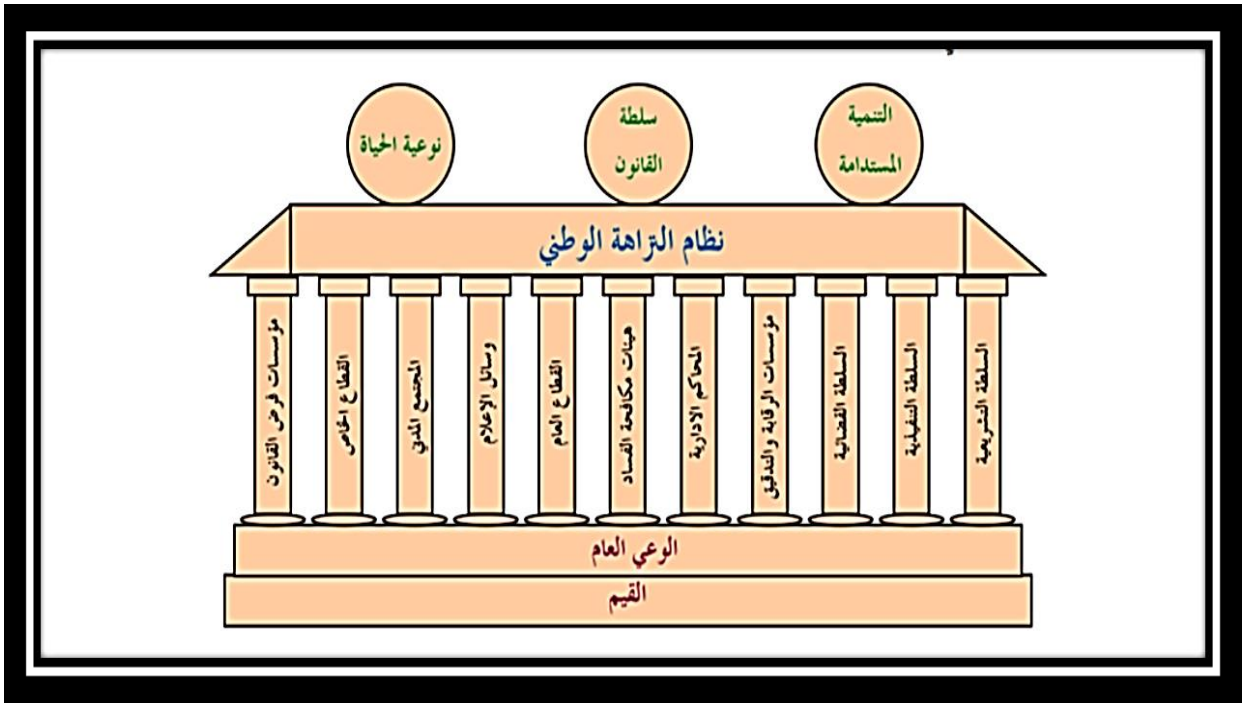

تجدر الاشارة الى ان فصل موضوع **الجريمة المنظمة** عن **موضوع الفساد** في البرنامج الوزاري والمرور على قضاياها سريعا كما ورد في المادة (3 – محاور المنهاج) (الفقرة ثانيا –البند 5) و(الفقرة ثامن عشر – البندان 3 و 4) لايخدم جهود مكافحة الفساد لأن الجريمة والفساد صنوان سلبيان لايمكن مكافحة احداهما الا باتخاذ نفس الاجراءات بصدد الاخرى .

من منظار أخر وللمحافظة على معالجة موضوع الفساد على هيئة حزمة واحدة تؤشر الورقة على المادة اعلاه ذاتها (الفقرة –سابعا) الملاحظات الاتية :

- في البند (1) من الفقرة موضوعة البحث جرت الاشارة الى دعم وتفعيل الهيئات الرقابية للقيام بواجباتها وفقا **للقوانين النافذة** .. التي تحتاج الى جهود لتفعيلها بعد ان تركت نصوصها رهينة صفحات الوقائع العراقية التي نشرتها ، والتزامات كبيرة من اجل الارتقاء بعملها لاسيما قانون حماية الشهود رقم 58 لسنة 2017[7] وتعليمات تسهيل تنفيذه رقم 1 لسنة 2019 [8]التي تحتاج الى اليات غير تقليدية لتنفيذها لحماية مابات يعرف :

(بنافخ الصفارة Whistle–blower) *..

* وهو من يقوم بالكشف عن : ((مخالفة القانون ، سوء الادارة بكل اشكاله ، هدر الاموال ، أساءة استخدام السلطة ، والاخطار على الصحة والسلامة العامة ،)) ويعتقد [انه يمتلك الادلة على فضحها على نحو مقبول وغير كيدي

طبقا لرؤية (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2008) المتضمنة مجموعة من السياسات الموضحة في المرتسم ادناه [9]:

- على صعيد متصل بالنقطة اعلاه وضمن ذات الفقرة ا البند (4) تجد هذه الورقة ان **الهيئات الرقابية** موضوعة البحث تجابه صعوبات جمة في التطبيق الناجز لحزمة القوانين المعززة لأليات عملها والمساهمة في ضمان **الوقاية من الفساد** على نحو مقبول ، اذ تحتاج الى الاهتمام العالي والقدرة على **بناء التحالفات** على اسس رصينة (كما في المرتسم ادناه) تجسيدا لما بات يعرف علميا (**بمنهج البحث بالتشارك في البلدان والمجتمعات المازومة**) وبالتأسيس على ما ورد في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2012-2024/ الفقرة 6 من التحليل الاستراتيجي الخارجي واغلب ماورد في التحليليل الاستراتيجي للبيئة الداخلية [10]

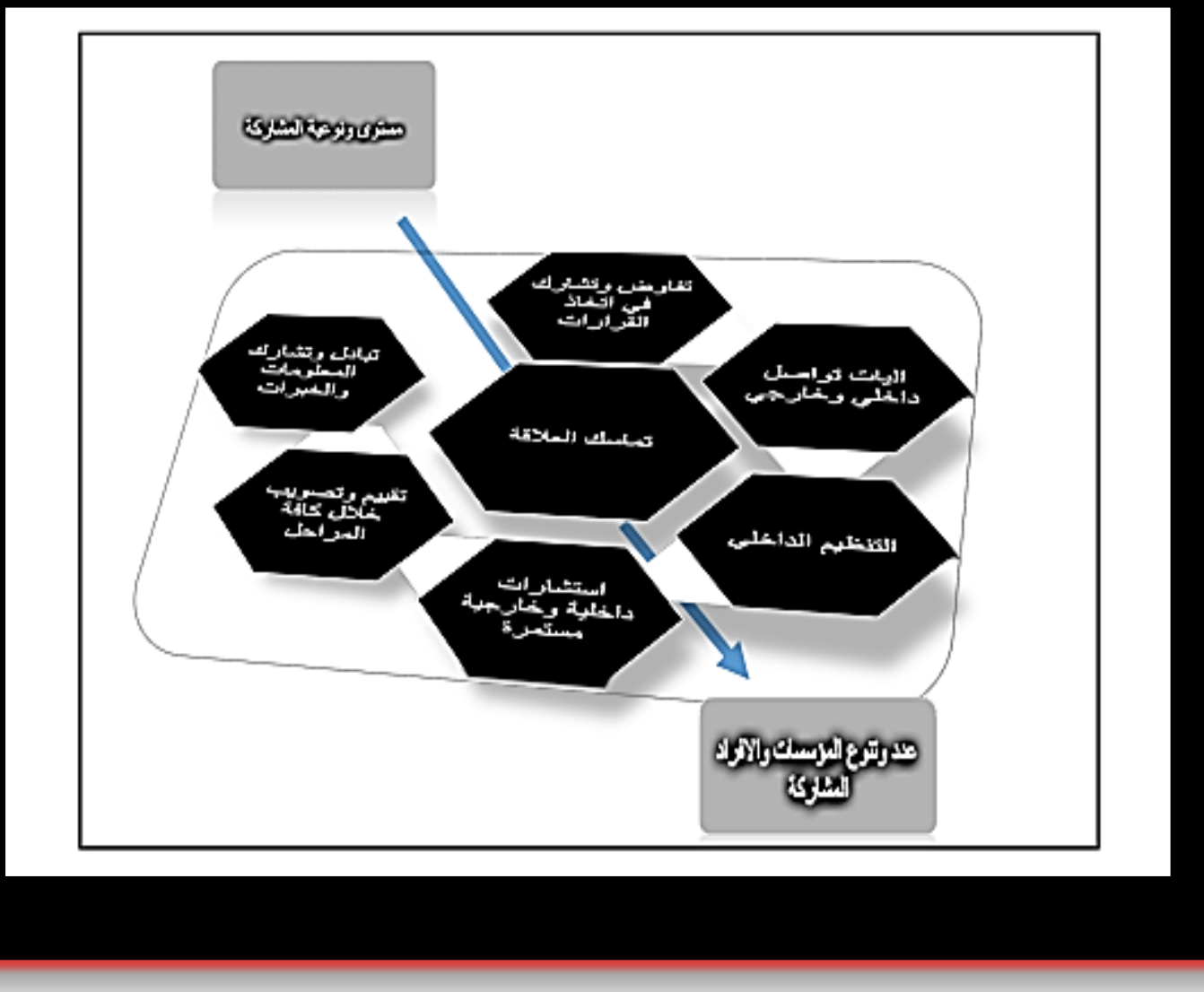

ج. أن المراجعة المتانية وملاحظات القارئ للمنهاج الوزاري للمادة (3 – محاور المنهاج) (الفقرة ثانيا البنود 2 ، 4 ، 6) تلزم الورقة بتسجيل الاراء الاتية :

- بالنسبة للبند (2) المتضمن اعادة النظر بالسياسة المتبعة في قطاع الاستثمار ، لوحظ عدم وجود اية اشارة الى مايلزم الجهات المستثمرة بحوكمة ذاتها (**حوكمة القطاع الخاص**) مماسيتسبب في خسارات جسيمية ، أذ لخص السيد ناصر سعيدي الباحث في مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE اليات الحوكمة المنشودة في بضع نقاط كما هو ظاهر في المرتسم ادناه كجزء لايتجزا من ارساء قواعد الحكم الرشيد في الدولة [11] الامر الذي يحتاج الى المزيد من التدقيق واعادة النظر في حوكمة هذا القطاع الحيوي:

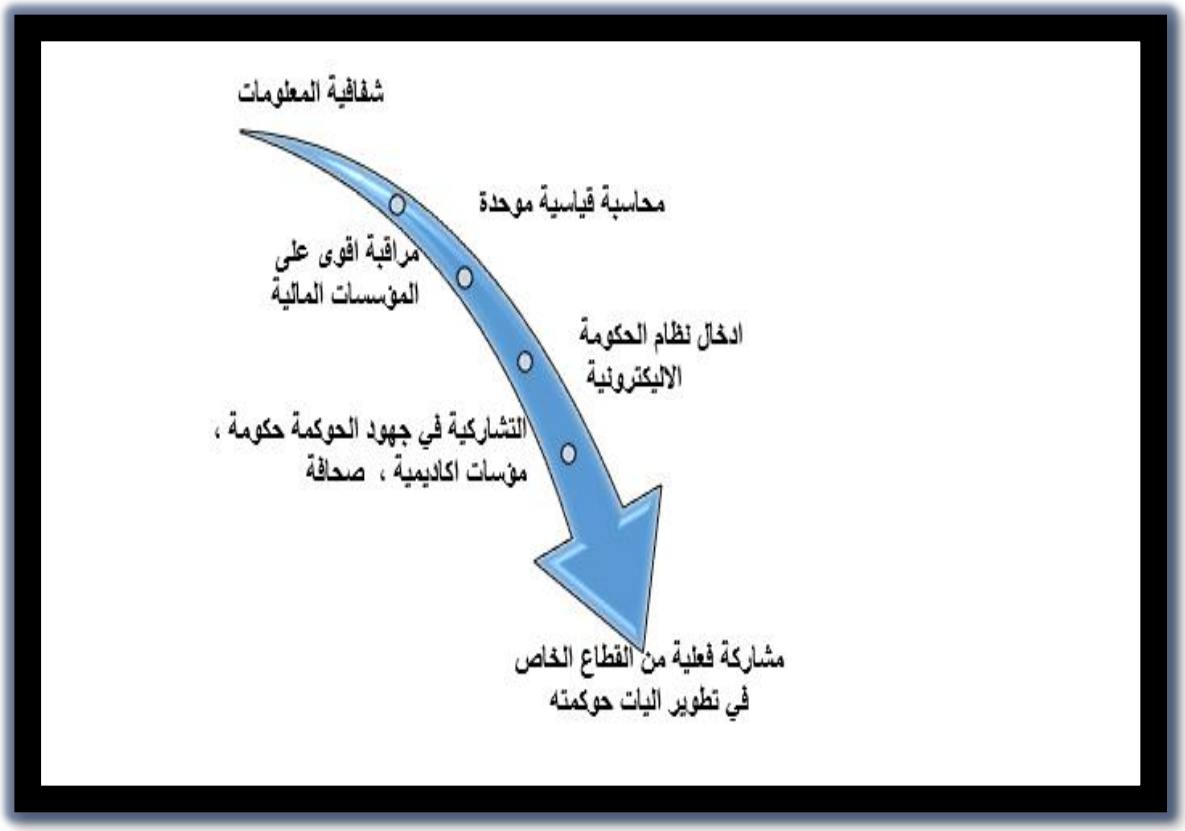

- في البند (4) وردت الاشارة الى توزيع 500 الف قطعة سكنية لمستحقيها كمرحلة اولى للمدن المستحدثة .. دون ان يبين المنهاج طبيعة الاستحقاق وماهي الاليات المتبعة في ذلك .. ولم ترد الاشارة في ظل جهود الحد من الفساد التي ينبناها المنهاج الوزاري الى الاجراءات التي ستتبعها الحكومة لجبر ضرر شريحة واسعة من العراقيين (**من موظفي الدولة** ، او غير الموظفين) من الذين سلبت حصائلهم المادية في مشاريع الاسكان الوهمية (**وبخاصة الحكومية منها**) حين نكلت وزارات الدولة بذلك بعد استيفائها لمبالغ طائلة من موظفيها اوبقية الجمهور **وباعت لهم الفضاء الوهمي** منذ سنوات عدة مايعد تراجعا واضحا في الاداء الحكومي الواجب التصحيح ..
- في البند (6) تمت الاشارة الى قانون تقاعد وضمان العاملين في القطاع الخاص وهي خطوة تستحق الاجلال اذا ماتمكنت الحكومة من تنفيذها وتشريع القانون موضوع البحث .. لما فيها من خدمة للكثير من الشرائح الاجتماعية ، لاسيما عند توسيع نطاق الشمول لتغطي الفئات التي تعمل خارج نطاق مؤسسات القطاع الخاص المسجلة (**كالكسبة** ، **واصحاب سيارات الاجرة** ، **والاسر المنتجة**) وجرى تنظيمهم نقابيا بغية الحصر والتاكد من ممارستهم لمهنهم بما يضمن للكثير من الشرائح الاجتماعية العيش الكريم ويبشرهم بضمان لمستقبلهم ، بعيدا عن الاحتجاجات والاعتصامات للمطالبة بالالتحاق بالجهاز الوظيفي للدولة المترهل اصلا ، فضلا عن الاسهام بترشيق الاعداد المشمولة برواتب الرعاية الاجتماعية بما يسمح بتحقق غايات اهداف التنمية المستدامة لمحاربة الفقر والجوع والبطالة .

د. ضمن المادة (3 –محاور المنهاج) الفقرة (ثالثا) تمت الاشارة الى اعمار المناطق المحررة والانتهاء من ملف النزوح بعودتهم الى مدنهم ضمن ثلاثة بنود تعد من اساسيات معالجة المشكلة ؛ الا ان التجارب الدولية في معالجة العودة تقول بضرورة تأهيل اولئك الافراد بالتزامن مع جهود اعادتهم ضمن برامج تعرف (**بمشاريع تنمية المجتمعات المحلية في مناطق مابعد النزاع**) التي انجزتها على سبيل المثال لا الحصر لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا / أسكوا UN –ESCWA

وكان العراق احدى الدول المستهدفة من هذا البرنامج وعمل الكثير من خبرائها والاكايميين فيها على العمل مع الامم المتحدة لتطويرها ، كذلك جهود البنك الدولي في التعاون مع وزارة التخطيط من خلال تجربة الصندوق الاجتماعي التي تصب في نفس الساقية لتاهيل تلك المجتمعات التي عانت من الازمات عبر برامج مدروسة تسمح بالاندماج والتكامل والتسامح وذات فائدة في مضمار التاهيل النفسي ، وتنظيم الجهد الاعلامي ، وتدريب الافراد على الشروع بمشاريعهم

الخاصة وفق اسلوب التنمية التشاركية كما اسلفنا الحديث في موضع سابق التي يحتاجها العراق للانتقال بمجتمعاته من حالتها التقليدية الى حالة اخرى يمكن من خلالها أستبدال الانماط السائدة والقائمة على الاعراف الى انماط مدنية تقوم على اساس التنظيم القانوني بغية النهوض والتشارك في بناء دورات السياسات العامة الشاملة من الاسفل الى الاعلى على العكس مما درجت عليه السياسات العامة في البلاد منذ تأسيس الدولة الحديثة عام 1921 التي اعتمدت على البناء من الاعلى الى الاسفل وباتت تحتاج الى التحديث واتباع الاساليب المعاصرة فيها .

هـ. في مضمار قطاع الاعمار والخدمات البلدية ومانصت علية الفقرة (6) من البرنامج الوزاري تؤشر هذه الورقة الملاحظات الثلاث الاتية :

- في البند (1) تمت الاشارة الى ضرورة الاهتمام بمشروع **تحلية مياه البحر** الذي يعد فرصة مهمة للعراق للتغلب على حالة الجفاف وحياة البشر بالاضافة الى انقاذ الثروة الحيوانية من النفوق والهلاكات لاسيما في مناطق جنوب العراق المتضرر الاكبر من اثار التغيير المناخي الذي يتطلب الكثير من الاحتياطات عند البحث عن الموارد البديلة للتعويض في حال ندرة المياه ..

لكن البند المذكور ورد خاليا من الاشارة للاجراءات التي ستتخذها الحكومة لمعالجة اثار المشروع على البيئة البحرية في ظل طغيان اللسان الملحي على المياه العذبة في شط العرب هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى اهمية دراسة التاثيرات على دول الجوار الجغرافي البحري لتجنب الاحتكاك والخلاف في ظل بيئة مازومة نتيجة كثرة الخلافات حول قضايا المياه ..

ويوضح المرتسم اعلاه بعض الاثار السلبية التي ينبغي عدم غض الطرف عنها اذا ما سرنا قدما في مضمار تحلية المياه[12] لما في مثل هذه المشاريع من اضرار تؤثر على البيئة ..

- في البندين (2و 3) وردت الاشارة الى قضايا الصرف الصحي التي باتت تهدد حياة المواطن لاسيما في العاصمة بغداد التي تعد اكبر تجمع للسكان في البلاد ويتم التخلص من نفاياتها بالتصريف الى نهر دجلة الذي بات في ظل نقص التدفقات من دول المنبع المجاورة ملوثا الى حد كبير .. مايقتضي ان يتم الاهتمام **بمشاريع تصفية مياه الصرف الصحي** بدلا عن شبكات المجاري فقط **بعد ان بلغت نسبة التصاريف لمخلفات المجاري الى مياه دجلة في العاصمة فقط مليونا و500 ألف متر مكعب ترمى كمخلّفات سائلة من مصانع ومصاف ومحطات توليد كهرباء ومستشفيات طبقا لتصريح مسؤول شعبة الحد من مخاطر الكوارث في وزارة البيئة نهاية العام 2021** [13] .. الامر الذي ينذر بكارثة بيئية تهدد حياة الناس في العاصمة وكل المدن الواقعة الى الجنوب منها التي تنساب دجلة في اراضيها .

و. ضمن المادة (عاشرا) التي تهدف الى تحسين القطاع الصناعي وتبني منهج **صنع في العراق** يلاحظ القارىء بأن ماوردت من بنود تحت هذه الفقرة لاتختلف كثيرا عن ماورد في برامج سابقة ، ودعوات جاءت مع انخفاض قيمة سعر برميل النفط والحاجة الى ايقاف الاستيراد ثم مالبثت ان تلاشت بعد ارتفاع الاسعار . كما خلت هذه المادة المهمة من الاشارة الى **اهمية نقل التكنولوجيا الى العراق** والاستفادة من الشركات التي تمنح مايعرف بحق الامتياز **Franchising** لاسيما في القطاعات الصناعية المهمة ، او الصناعات الغذائيةخاصة وان للعراق تجارب سابقة ناجحة في هذا المجال كتجربة الشركة العامة للصناعات الميكانيكية مع شركة **سكانيا السويدية وسافيم الفرنسية وايكاروس الهنكارية** لتصنيع الشاحنات والحافلات ، **وزيتور الجيكية** لصناعة المكان والالات الزراعية . وتعاون الشركة العامة للصناعات الجلدية مع **شركة باتا** ثم مع **بالي** العالمية لصناعة الاحذية ، والزيوت النباتية لتصنيع معاجين تنظيف الاسنان بالتعاون مع **يونيليفر العالمية** ، ناهيك عن تعاون معمل أدوية سامراء مع العديد من شركات الادوية العالمية التي منها **MSD الاميركية** ، وكذلك تعاون الصناعات الاليكترونية مع **NEC اليابانية واوليفيتي الايطالية Olivetti** في مجال الاليكترونيات والحاسبات الاليكترونية والطابعات .. التي أسهمت منذ عهد بعيد في النهوض بالصناعة العراقية ونقلها نقلة نوعية بات من المفيد اعادة النظرفيها لاعادة الصناعة الى سابق عهدها بما يسمح بتوطين التكنولوجيا مجددا ..

ز. اما الملاحظة التي تبتغي هذه الورقة الاشارة اليها بصدد الفقرة (رابع عشر) الغنية ببنودها من اجل الارتقاء بقطاع التربية والتعليم في البلاد ، تكمن في ضرورة رفع **مستوى المدخلات الطلابية** الى كليات التربية وكليات التربية الاساسية كونهم المادة الخام التي تتبلور الى معرفة في اعقاب تخرجهم من تلك المؤسسات الاكاديمية ، فمنذ عقد السبعينيات من القرن المنصرم التي تخللتها سياسات القبول الخاص حتى اليوم باتت مدخلات كليات التربية والتربية الاساسية

في تراجع لايرتقي الى مكانتها بعدها ركنا اساسيا من اركان اعمال الهدف 4 من اهداف التنمية المستدامة .. فاذا كانت كليات المجموعة الطبية تقبل اصحاب المعدلات العالية من مخرجات المدراس الثانوية الذين يشملون باحكام قوانين التدرج ويعينون مركزيا ، **فمن الاولى أن تاخذ دورة السياسات العامة في البلاد ومن يقوم عليها بنظر الاعتبار مساواة كليات التربية مع (المجموعة الطبية) في سياسات القبول (من حيث المعدلات) وفي سياسات التعيين (بعد التخرج).. لأن هدف الصحة الثالث هو صنو هدف التعليم الرابع من اهداف التنمية المستدامة 2015-2030 وفي حال وجود اختلالات في احداهما سيؤثر تاثيرا مباشرا على الاخر**

وقد قيل في الاثر : (فاصبر لدائك ان اهنت طبيبه.. واصبر لجهلك ان جفوت معلما) الامر الذي يفسر العلاقة بين الهدفين واهمية ذلك على البناء التنموي للدولة .

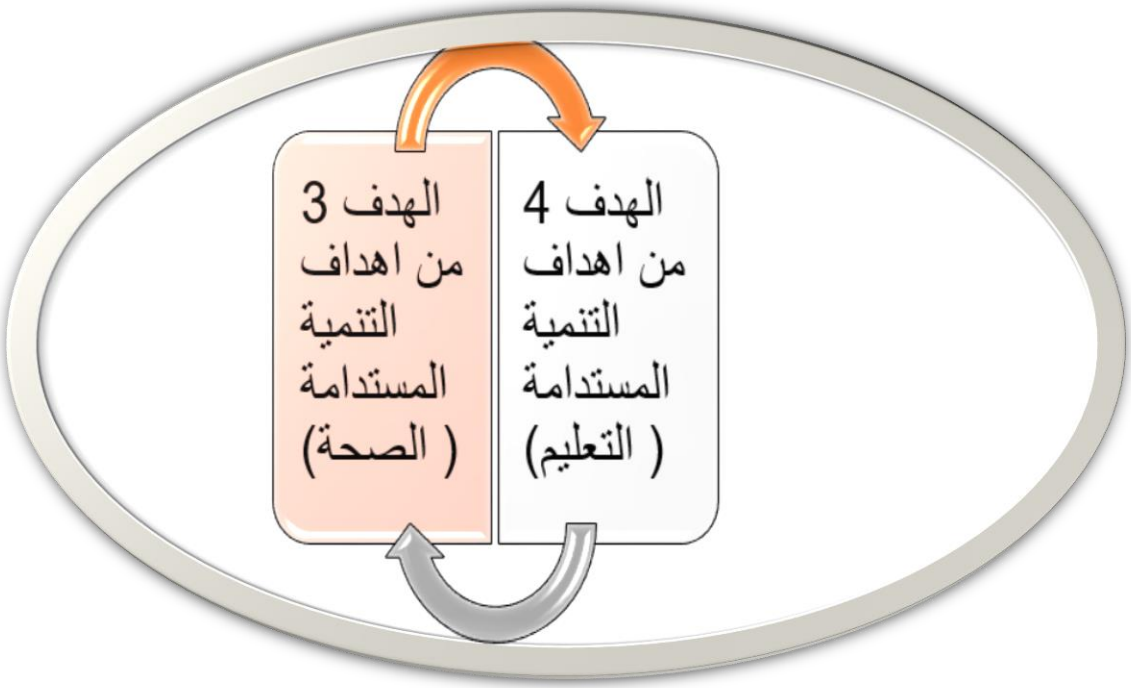

ح. في مضمار حقوق الانسان ضمن المادة (ثامن عشر) يحتاج التحول الديموقراطي في البلاد الى ترجمة **اعلانات الحريات الاكاديمية الى تشريعات لتكون من ضمن الحريات العامة** ، اذ مازالت الجامعات العراقية تفتقد الى أي شكل من اشكال المجتمع المدني في رواقها لاسيما في الاوساط الطلابية التي تحتاج الى فسحة لرفع القدرات في مجال التفكير المستقل والتحليل النقدي بما يخدم الخطاب المدني الصحي [14] ؛ الامر الذي يحتاج الى دراسة وافية تسمح باطلاق الحريات داخل الجامعة ، يضاف الى ذلك ضرورة الاهتمام **باستقلالية الجامعات**[15] في ضوء مقررات **اعلان**

ليما للحريات الاكاديمية لعام 1988 [16]بعده واحدا من اهم ماتوصل اليه الفكر الديموقراطي من مبادىء لتنظيم الجامعات في مجتمع ديموقراطي حر يهدف الى تحقيق الحكم الرشيد .

ط. على صعيد المادة (تاسع عشر) من البرنامج والمتعلقة بالعلاقات الخارجية غابت الاشارة في ظل البرنامج الوزاري ومساعيه لارساء الحكم الرشيد الذي يتضمن التعاهد بين السلطات الثلاث (التشريعية ، التنفيذية ، القضائية) الى مابات يعرف **بالدبلوماسية البرلمانية**[17] التي تعمل كرافعة ساندة لعمل الحكومة في مجال العلاقات الخارجية ، ولما لها من اهمية في تدعيم **دورة السياسات العامة** التشاركية

على ان تكون الجهود لتفعيل هذا النمط الدبلوماسي مقيدة بالقانون وتهدف الى خدمة مصلحة الوطن.

ي.

اما أخر الاراء فيتعلق بالفقرة (ثالث وعشرون) البند اولا النقطة السادسة الخاصة بتشريع **مجلس الاتحاد** الذي يحتاج من وجهة نظر هذه الورقة الى تشريع رصين تاخرلفترة ليست بالقصيرة لما له من اهمية في تعادل كفة الميزان داخل السلطة التشريعية التي ياخذ دستورها بالنظام الاتحادي .. وفي خضم ماافرزته التجربة البرلمانية والتعددية الحزبية في البلاد من ثغرات في ظل قوانين للتنظيم الحزبي ، والتنظيم الانتخابي تحتاج للكثير من المراجعة والتصويب ، يكون الراي المتحقق لدى هذه الورقة ان يتم الاهتمام في مشروع القانون المنظم لانشاء مجلس الاتحاد بالاتي :

- يكون الترشيح والانتخاب على اساس فردي وغير حزبي ويكون من ضمن شروط الترشيح اسهامه الصريح بما يخدم التنمية المستدامة في البلاد .
- ان تكون العضوية في المجلس تطوعية محضة بدون اية رواتب او بدلات ، او توفير حمايات ، ويقتصر الموضوع على التكفل بالاقامة والضيافة والنقل من والى محافظات الاعضاء .
- مدة العضوية هي اربعة اعوام على ان يتبدل نصفهم في كل عامين . وان يكون العضو من غير الحاصلين على جنسية ثانية .
- لايتم منح مقاعد اضافية على اساس الكوتا النسوية او الاثنية لان الاستحقاقات موجودة في مجلس النواب

الخاتمة :

في اعقاب الانتهاء من كتابة عشرة اراء رئيسية مع العديد من النقاط الفرعية ازاء البرنامج الوزاري الذي ورد مفصلا وفيه العديد من المحاور التي من الممكن ان تكتب عليها عشرات الاراء لمناقشة تفاصيله .. لابد من الاشارة في خاتمة المطاف الى اهمية اخذ الحكومة العتيدة بنظر الاعتبار الاسلوب السليم والعلمي لبناء دورة ناجحة للسياسات العامة وتحقيق التوزان بين القطاعات .. ذلك لان اغفال تحليل المشكلات على نحو يعتمد المعرفة عالية المستوى والاختيار السليم بين البدائل للحلول سيجعل الريح تنفخ في الاشرعة بما لايشتهي السفان ولا السفن ..

المصادر :

[1] **التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات**

[2] **تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة**

[3] HARVARD MINISTERIAL LEADERSHIP PROGRAM

[4] http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/20900.html

[5] http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/20902.html

[6] https://nazaha.iq/pdf_up/6479/Str002021.pdf

[7] https://mowr.gov.iq/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%87%D9%88%D8%AF-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%A8%D8%B1%D9%8A/

[8] https://www.moj.gov.iq/upload/pdf/4539.pdf

[9] https://www.unodc.org/e4j/ar/organized-crime/module-9/key-issues/witness-protection.html

[10] https://nazaha.iq/pdf_up/6479/Str002021.pdf

[11] ناصر سعيدي : تعبئة القطاع الخاص العربي من أجل حوكمة الشركات (القاهرة : مركز المشروعات الدولية الخاصة) ص ص 1-8 .

[12] https://www.mosoah.com/references/ask-an-experts/damage-to-water-desalination-plants/

[13] https://www.nasnews.com/view.php?cat=77072

[14] https://www-brookings-edu.translate.goog/blog/brown-center-chalkboard/2022/09/08/why-academic-freedom-challenges-are-dangerous-for-democracy/?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=sc

[15] انظر في ذلك : عماد الشيخ داود : الحريات الاكاديمية (عمان : الدار العثمانية ودار العلوم للنشر ، 2016) .

[16] https://arsaf.org/index.php/%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AB%D9%8A%D9%82-%D9%88%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%87%D8%AF%D8%A7%D8%AA/211-

%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86-%D9%84%D9%8A%D9%85%D8%A7-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%83%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D9%84%D8%A7%D9%84-%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D8%AF%D9%8A%D8%B3%D9%85%D8%A8%D8%B1-1988.html

[17] انظر في ذلك : مداخلة عماد الشيخ داود حول البلوماسية البرلمانية في ندوة بيت الحكمة العراقي السياسة الخارجية العراقية على الرابط : http://www.baytalhikma.iq/News_Details.php?ID=743